

وجهات نظر سريعة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بشأن الجلسة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل تطوير صك ملزم قانوناً على المستوى الدولي حول اتفاقية المواد البلاستيكية

تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2024

انتهت مفاوضات الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية الخاصة باتفاقية المواد البلاستيكية بمسودة تجميعية تقع في سبع وسبعين صفحة. ولكن مذكرة السيناريو تتوقع أن يقوم رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية بتقديم ورقة غير رسمية كنص بديل يتم استخدامه كنقطة انطلاق للمفاوضات في لجنة التفاوض الحكومية الدولية، في حال وافقت اللجنة على ذلك.

ومع الانتهاء من المفاوضات المستقبلية لاتفاقية المواد البلاستيكية، يجب أن تضمن لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن يتم دعم الأهداف الخاصة بحماية الصحة ضمن الاتفاقية من خلال ضوابط عالمية ذات مغزى وأن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية بالإيفاء بتفويض جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 من خلال تناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية. ولتحقيق ذلك، فمن المهم أن تضمن لجنة التفاوض الحكومية الدولية ما يلي:

- أن تكون تدابير الرقابة عالمية ولا تستند إلى التزامات وطنية فردية. فنحن نواجه أزمة عالمية فيما يخص المواد البلاستيكية، وبالتالي يجب أن يكون الحل عالمياً. ومن شأن مقارنة قائمة على القوانين الوطنية أن تجعل الاتفاقية غير فعالة إلى حد كبير وأن تخلق عقبات كبيرة في وجه التجارة، بينما من شأن التدابير العالمية أن توفر فرص متكافئة لكافة الأطراف الفاعلة الاقتصادية.
- أن تسترشد الاتفاقية بمبدأ التحوُّط عند التعامل مع عدم اليقين العلمي. فمن شأن تنظيم مجموعات من المواد الكيميائية أن يسرّع من تدابير الحماية ويقلل من مخاطر البدائل الخطيرة (والتي تدعى أيضاً بالبدائل المؤسفة).
- أن تتضمن الاتفاقية آليات عالمية للحد من إنتاج المواد البلاستيكية.
- أن يتم تنظيم المواد البلاستيكية على امتداد كامل دورة حياتها وفي مختلف القطاعات. فمن شأن الاكتفاء بتنظيم المواد الكيميائية ضمن المنتجات أن يحد بشكل كبير من حماية العمال والسكان المستضعفين.
- أن يتم توفير تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ. إن وضع آلية مالية تتضمن أيضاً صندوقاً مخصصاً متعدد الأطراف يوفر تمويلاً إضافياً وكافٍ وقابل للتنبؤ ويشمل آليات تطبق مبدأ الملوث هو من يدفع أن يكون شأنها حاسماً للتطبيق الفعال لتدابير الرقابة.
- أن تتضمن الاتفاقية أحكاماً متينة بخصوص المراقبة والإبلاغ. يعد الإبلاغ تدبيراً هاماً لتقييم الفعالية ومن الضروري أن يكون هناك فهم واضح لاتجاهات التلوث البلاستيكي بحيث يتضمن مؤشرات بشأن حماية صحة الإنسان مثل المراقبة البيولوجية للمواد الكيميائية البلاستيكية والمواد البلاستيكية الميكروية والمواد البلاستيكية النانوية.

كما ينبغي أن يضمن نص الاتفاقية قدرة مؤتمر الأطراف القادم على اتخاذ قرارات من خلال التصويت بالأغلبية في حال تعذر الوصول إلى إجماع. فمن دون هذا الخيار، سيضطر مؤتمر الأطراف إلى العودة إلى المقاربة الأقل طموحاً أو قد يتم منع قرارات من قبل مجموعة صغيرة من البلدان. حيث توجد بالفعل عدة حالات سابقة تم فيها عرقلة فعالية معاهدة روتردام والمعاهدة الإطارية للتغير المناخي في الأمم المتحدة على سبيل المثال.

لماذا تعد مشاركة المجتمع المدني أمراً هاماً

لقد ترافقت مفاوضات الاتفاقية بقيود متكررة لمشاركة المجتمع المدني وأصحاب الحقوق. وأثناء فترة ما بين الجلسات، تم إجراء أعمال رسمية وغير رسمية خلف أبواب مغلقة.

تعد مشاركة المجتمع المدني أمراً هاماً لتحقيق حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. حيث توفر كل من معاهدتي آر هوس وإيسكازو التزامات دولية لأطرافها لضمان مشاركة الجمهور في المفاوضات وتطبيق الاتفاقيات الدولية.

كما تعتبر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالشأن العام خبراء في هذا المجال حيث تقوم بتوفير مجموعة واسعة من الأدلة والتقييمات العلمية والحلول المبتكرة والتي لولاها لما جرى تضمينها في المداولات. ويشمل ذلك خبراء من بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط يقدمون أبحاثاً فريدة ووجهات نظر المجتمعات الأكثر تضرراً بالمواد البلاستيكية. ومن دون مشاركة الأشخاص الأكثر تضرراً بالتلوث البلاستيكي، فمن الأرجح أن تكون المداولات غير مؤهلة وقد تفوّض نتائج الاتفاقية.

يجب أن تضمن لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تكون الإجراءات مفتوحة وشفافة وتشاركية وأن تقوم كافة اجتماعات وإجراءات التطبيق في الاتفاقية المستقبلية بضمان المشاركة الكاملة للمجتمع المدني وأصحاب الحقوق. كما تحت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات الأعضاء على ضمان أن يتضمن أي عمل مستقبلي بموجب الاتفاقية أو لجنة التفاوض الحكومية الدولية أو أي هيئة فرعية إمكانية مشاركة المراقبين وأصحاب الحقوق. يجب أن تكون كافة القيود المفروضة على مشاركة الجمهور مبررة بشكل جيد ويتم تفسيرها بدقة.

عناصر أساسية لاتفاقية مواد بلاستيكية تحمي الصحة

تحتوي مسودة النص التجميعية المنبثقة عن لجنة التفاوض الحكومية الدولية في نسختها الرابعة عدة أحكام مرتبطة بالصحة ومن شأنها المساهمة في تحقيق العناصر الأساسية للاتفاقية، والتي يتجلى العديد منها أيضاً في الورقة غير الرسمية الصادرة عن الرئيس. وكونها تعتبر شأناً مركزياً في أهداف الاتفاقية، يتوجب على مقاربة الصحة أن تتلقى اهتماماً أقوى فيما يتعلق بصياغة تدابير الرقابة والتطبيق وذلك من أجل ضمان حماية السكان الأكثر عرضة للخطر، مثل المرأة والأطفال والشباب والسكان الأصليين، على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية.

سواء اختارت لجنة التفاوض الحكومية الدولية التفاوض استناداً إلى الورقة غير الرسمية من الرئيس أو نص المسودة التجميعية، فستكون العناصر التالية أساسية لضمان حماية صحة الإنسان بموجب الاتفاقية:

الغاية: يجب أن تحافظ لجنة التفاوض الحكومية الدولية على الإشارة إلى حماية صحة الإنسان والبيئة وتؤكد أن الهدف من الصك هو حماية صحة الإنسان والبيئة.

المبادئ: يتوجب على أحام الاتفاقية أن تقوم بتفعيل المبادئ في تدابير الرقابة والتطبيق والتي من شأنها تمكين اتفاقية تحمي الصحة، مثل تعزيز الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، ومبدأ التحوط، والحق في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة، وحماية حقوق الإنسان، والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالبيئة، ومنع تضارب المصالح، والانتقال العادل والعمل اللائق لكافة العمال بما في ذلك العمال غير الرسميين.

تدابير الرقابة:

- **العرض (إنتاج المواد البلاستيكية، بما في ذلك المواد البادئة):** في حال غياب تدخل رقابي، فإنه من المتوقع أن يتزايد إنتاج المواد البلاستيكية بشكل كبير، مما سيزيد من المشاكل المرتبطة بالمناخ والتلوث والصحة. وهناك تلازم ما بين زيادة الإنتاج وزيادة التلوث. فمن أجل حماية صحة الإنسان والبيئة، يجب أن تتضمن اتفاقية المواد البلاستيكية آليات للحد/التقليل من إنتاج المواد البلاستيكية. حيث تُظهر الأدلة العلمية أننا تجاوزنا "حدود كوكب الأرض" الخاصة بالمواد الكيميائية والتلوث البلاستيكي، مما يعني أن الإنتاج والانبعثات يهددان استقرار كامل النظام البيئي العالمي. ومن دون آلية للتقليل من الإنتاج الإجمالي للمواد البلاستيكية، فستصبح أي أحكام أخرى في الاتفاقية أكثر تكلفة وأقل فعالية عند تطبيقها.

- **المواد الكيميائية المثيرة للقلق:** ينبغي أن تتضمن الاتفاقية تدابير رقابة تسمح بتنظيم المواد الكيميائية السامة في المواد البلاستيكية والقضاء عليها على امتداد كامل دورة حياة المواد البلاستيكية وفي كافة القطاعات، وليس فقط "في المنتجات البلاستيكية". (راجع نبذة الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات "قطعة صغيرة من الفطيرة السامة"). يجب أن تحدد المعايير الخاصة بتنظيم المواد الكيميائية البلاستيكية فيما إذا كانت
 - مواد كيميائية بلاستيكية (ويشمل ذلك المواد الكيميائية وأصناف المواد الكيميائية المرتبطة بالمواد البلاستيكية، سواء كمكونات للمواد البلاستيكية (ويشمل ذلك المونومرات والبوليمرات والمواد المضافة)، أو مواد مساعدة في عمليات المعالجة، أو المواد المضافة بغير قصد (NIAS)، أو المواد الكيميائية المنتجة بغير قصد أثناء دورة حياة المواد البلاستيكية)
 - تمتلك بيانات خاصة بالخطورة
 - تمتلك خصائص ضارة معروفة أو محتملة على صحة الإنسان أو البيئة أو تزيد العقبات في وجهه الدائرية.

عند الإيفاء بالمعايير، يجب تناول المواد الكيميائية بموجب آليات الرقابة المناسبة، بما في ذلك إمكانية القضاء عليها واستبدالها بشكل آمن، وفرض قيود على استيراد وتصدير المنتجات التي تحتويها. يجب أن يلتزم تنظيم المواد الكيميائية بالمبدأ التحوطي، ويسمح بتجميع المواد الكيميائية المثيرة للقلق، وأن يتضمن آلية لتحديث قائمة المواد الكيميائية المثيرة للقلق عند ظهور أدلة علمية جديدة، بما في ذلك من خلال وضع إجراءات لتعديل الملاحق المستقبلية للاتفاقية.

القائمة المبدئية لمجموعات المواد الكيميائية

فيما يتعلق بتحديد أي من المواد الكيميائية سيكون من الأنسب تقييمها لقائمة مبدئية، فإننا نود الإشارة إلى أنه خلال الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، كان هناك مجموعتان من الدول، الاتحاد الأوروبي والنرويج وجزر كوك ورواندا، قامتا بتقديم طلبات بشأن مجموعات من المواد الكيميائية ليجري النظر فيها. تتضمن مجموعات المواد الكيميائية المقترحة ما يلي:

- الفثالات phthalates
- ثنائيات الفينول bisphenols
- Alkylphenols
- مثبطات اللهب
- المعادن ومركبات المعادن
- مثبتات الأشعة فوق البنفسجية
- المواد الألكيلية المشبعة بالفلور (PFAS)

كما تدعم الأدلة العلمية تضمين تلك المجموعات وتُظهر أنها مواد كيميائية بلاستيكية تمتلك تأثيرات ضارة معروفة على صحة الإنسان والبيئة (على سبيل المثال: معاهدات بازل وروتتردام وستوكهولم 2023، المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء والصحة، المواد الكيميائية المثيرة للمخاوف، المواد الكيميائية البلاستيكية)، وبالتالي، تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات هذه القائمة من مجموعات المواد الكيميائية كنقطة انطلاق جيدة للنقاش بشأن القوائم المبدئية.

- **الشفافية وقابلية الاقتفاء:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بكافة المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المواد البلاستيكية ومكونات بلاستيكية متاحة للجمهور ويتم الإعلان عنها على امتداد سلسلة القيم، بما في ذلك بائعو التجزئة ومدبرو النفايات والعاملون في إعادة التدوير والمستهلكون، وذلك من خلال ملصقات تعريفية معيارية على مستوى العالم وقواعد بيانات عالمية. تتيج الشفافية إمكانية تحديد المواد الكيميائية الخطرة بسرعة، وتشجع على إيجاد بدائل أكثر أمناً، وتعد أحد الشروط لبيئة عمل آمنة في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة. يسمح هذا المتطلب بالإيفاء بحق الجمهور في المعرفة.

- **الانبعاثات والإصدارات:** على نحو يرتبط بصلة وثيقة بالشفافية، لدينا الالتزام بالتقليل من/وفرض رقابة على انبعاثات وإصدارات المواد الكيميائية والجزئيات التي قد يكون لديها آثار ضارة على صحة الإنسان. يجب أن يكون هذا البند مصمماً لمنع كافة الانبعاثات (غير مفيد بالانبعاثات البلاستيكية حصراً) التي تنشئ عن إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها والتخلص منها. تدعم البيانات العامة حول انبعاثات وإصدارات الملوثات تحقيق حق الجمهور في المعرفة.
- **التلوث البلاستيكي الراهن:** عند النظر في التلوث البلاستيكي الراهن، يجب أن تعطي الاتفاقية الأولوية لتحديد النقاط الساخنة ومعالجتها، بما في ذلك منشآت الإنتاج والتخلص من النفايات والتي تهدد صحة الإنسان والأنظمة البيئية.
- **النفايات البلاستيكية، بما في ذلك الانتقال عبر الحدود للنفايات البلاستيكية:** ينبغي أن تضمن الاتفاقية الإدارة السليمة بيئياً للنفايات (ESM) مع أخذ صحة المجتمعات المحيطة بعين الاعتبار وتجنب التدابير التي تؤدي صحة الإنسان والبيئة، مثل الإحراق وإعادة التدوير الكيميائية. يجب أن تضمن الاتفاقية ألا تتم إعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة وأن يجري تدميرها عوضاً عن ذلك من خلال تقنيات عدم الاحتراق. يجب أن تعزز الاتفاقية من التعاون والاتساق الدوليين مع معاهدة بازل لتفادي تكرار العمل.